البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
أيار 2010

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	29
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	38

الخلاصة التنفيذية

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة لعام 2010، أظهر الاقتصاد الوطني نتائج ايجابية على صعيد قطاع المالية العامة وعدد من مؤشرات القطاع الخارجي، بما في ذلك تحقيق الموازنة وفراً مالياً وتراجع صافي الدين العام وبقاء الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات مريحة. في المقابل، أظهرت المؤشرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة حدوث تباطؤ في معدل النمو الحقيقي خلال عام 2009 تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2009 كاملاً بنسبة 2.8٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 7.8٪ خلال عام 2008. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.9٪ مقابل ارتفاع أقل نسبته 1.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2009. وبلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 685.9 مليون دينار (منها ما نسبته 23.3٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 219.0 مليون دولار (2.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 11,098.0 مليون دولار.

  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 461.4 مليون دينار (2.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,474.7 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 206.5 مليون دينار (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,523.6 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 532.1 مليون دينار (2.6٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,830.5 مليون دينار.
- ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2010 بمقدار 42.0 نقطة (1.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,575.5 نقطة.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ وفر الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 18.2 مليون دينار، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 68.2 مليون دينار تسجل الموازنة عجزاً مقداره 50.0 مليون دينار. وفي مجال المديونية العامة، انخفض صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آذار 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 65.0 مليون دينار ليبلغ 5,726.0 مليون دينار (32.5٪ من GDP)، كما انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية آذار 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 4.1 مليون دينار ليبلغ 3,864.9 مليون دينار (22.0٪ من GDP).
- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 1.1٪ لتبلغ 1,183.3 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 6.4٪ لتبلغ 2,391.6 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 12.2٪ ليبلغ 1,208.3 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الثلث الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 31.8٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 27.9٪، وارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.4٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2009 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 899.8 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,546.0 مليون دينار خلال العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة صافي تدفق للداخل بقيمة 1,691.0 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2008 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 219.0 مليون دولار (2.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 11,098.0 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.0) شهر.

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 461.4 مليون دينار (2.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,474.7 مليون دينار.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 206.5 مليون دينار (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,523.6 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 532.1 مليون دينار (2.6٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,830.5 مليون دينار.

- ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2010 باستثناء أسعار الفائدة على القروض والسلف، بينما انخفضت أسعار الفائدة على الودائع وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2009.

- ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2010 بمقدار 42.0 نقطة (1.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,575.5 نقطة، بينما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان 2010 بحوالي 0.3 مليار دينار (1.3٪) لتصل إلى 22.2 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية نيسان	
2009		2009	2010
US$ 10,879.0	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 8,903.4	US$ 11,098.0
٪40.5		٪15.0	٪2.0
20,013.3	السيولة المحلية	18,947.9	20,474.7
٪9.3		٪3.5	٪2.3
13,317.2	التسهيلات الائتمانية	12,865.0	13,523.6
٪2.1		٪-1.4	٪1.6
12,041.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	11,656.9	12,195.2
٪1.4		٪-1.8	٪1.3
20,298.4	إجمالي ودائع العملاء	18,978.2	20,830.5
٪12.1		٪4.8	٪2.6
15,865.0	دينار	14,588.4	16,156.8
٪18.9		٪9.3	٪1.8
4,433.4	أجنبي	4,389.8	4,673.7
٪-6.7		٪-7.7	٪5.4
16,256.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	14,925.6	16,668.0
٪13.7		٪4.4	٪2.5
13,500.0	دينار	12,211.5	13,742.0
٪19.5		٪8.1	٪1.8
2,756.7	أجنبي	2,714.1	2,926.0
٪-7.8		٪-9.3	٪6.1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 219.0 مليون دولار (2.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 11,098.0 مليون دولار. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.0) شهراً.

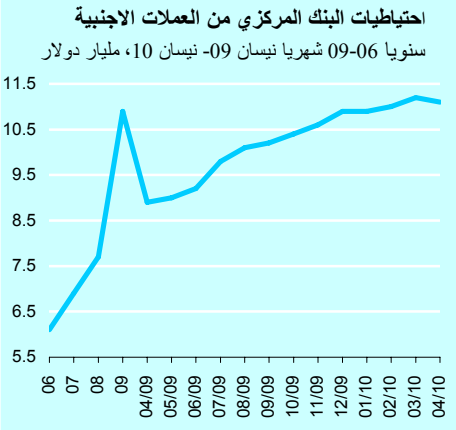

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2010 بمقدار 183.3 مليون دينار (0.9٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 20,474.7 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 261.2 مليون دينار (1.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2010، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 461.4 مليون دينار (2.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 643.7 مليون دينار (3.5٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الثلث الأول من عام 2010 مع نهاية عام 2009 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة:**

    – ارتفعت الودائع في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 394.7 مليون دينار (2.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 لتصل إلى 17,728.5 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 701.3 مليون دينار (4.5٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

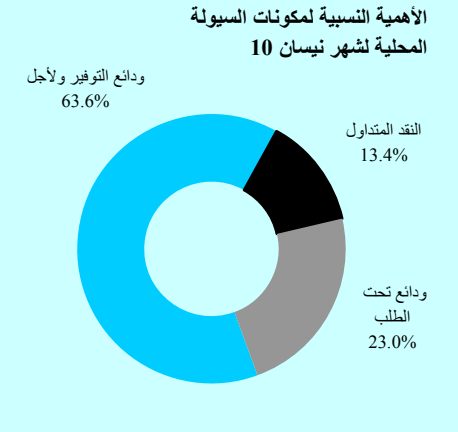

– ارتفع النقد المتداول في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 66.7 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,746.2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 57.6 مليون دينار (2.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

● العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:

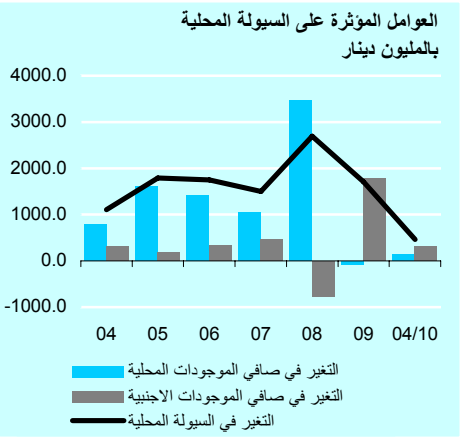

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 140.8 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقابل ارتفاع قدره 234.1 مليون دينار (2.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد جاء الارتفاع المسجل خلال الثلث الأول من عام 2010 محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 252.5 مليون دينار (1.5٪) وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 111.7 مليون دينار (1.8٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 320.6 مليون دينار (3.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقارنة مع ارتفاع مقداره 409.6 مليون دينار (5.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد تأتى هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 178.7 مليون دينار (48.9٪) وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 141.9 مليون دينار (1.5٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2009		تغير الرصيد كما هو في نهاية نيسان	
2009		**2009**	**2010**
1,780.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**409.6**	**320.6**
2,433.2	البنك المركزي	716.2	141.9
-653.1	البنوك المرخصة	-306.2	178.7
-71.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**234.1**	**140.8**
-2,552.8	البنك المركزي، منها:	-818.2	-111.7
-302.8	الديون على القطاع العام (صافي)	-39.6	-147.2
-2,250.0	أخرى (صافي*)	-778.4	35.3
2,481.8	البنوك المرخصة	1,052.3	252.5
630.5	الديون على القطاع العام (صافي)	62.5	-178.2
159.9	الديون على القطاع الخاص	-51.0	-185.2
1,691.4	أخرى (صافي)	1,040.8	615.9
1,709.1	**السيولة المحلية (M2)**	**643.7**	**461.4**
14.7	**النقد المتداول**	**-57.6**	**66.7**
1,694.4	**الودائع، منها:**	**701.3**	**394.7**
-436.1	بالعملات الأجنبية	-340.0	138.5

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي وللمرة الأولى خلال عام 2010 بإجراء تخفيض على أدوات سياسته النقدية وبمقدار 50 نقطة أساس اعتباراً من 2010/2/21، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع خلال عام 2009 والفترة المنقضية من العام الحالي، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2009		نيسان 2009	نيسان 2010
4.75	إعادة الخصم	5.25	4.25
4.50	اتفاقيات إعادة الشراء	5.00	4.00
2.50	نافذة الإيداع	3.00	2.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

◆ أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفائــدة علــى الــودائــع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان 2010 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.56٪، منخفضاً بذلك بما مقداره 67 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

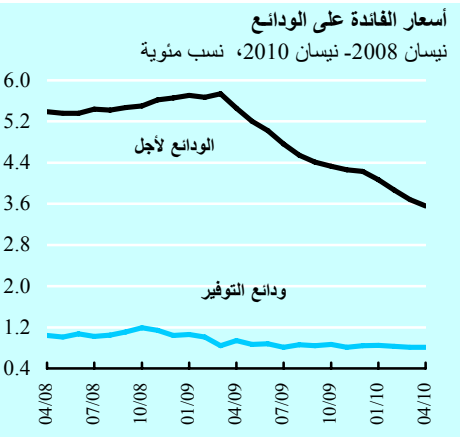

- **ودائع التوفير**: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان 2010 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.81٪، منخفضاً بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **ودائع تحت الطلب**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان 2010 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.45٪، منخفضاً بحوالي 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

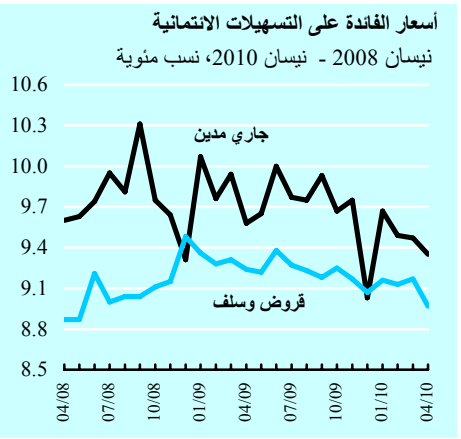

- **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان 2010 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.35٪، في حين ارتفع بمقدار 32 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **الكمبيـــــالات والاســـــناد المخـــصومة**: انخفـــض الوســـط المـــرجح لأســـعار الفائـــدة علـــى الكمبيـالات والاسـناد المخـصومة في نهايـــة شـــهر نيـــسان 2010 بمقـدار 38 نقطـة أسـاس عـن مستواه المسجل في نهايـة الـشهر السابق ليبلـغ 9.25٪، ليـسجل ارتفاعاً بحـوالي 8 نقـاط أسـاس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2009		نيسان 2009	نيسان 2010	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.67	تحت الطلب	0.87	0.45	-22
0.84	توفير	0.94	0.81	-3
4.23	لأجل	5.46	3.56	-67
	التسهيلات			
9.17	كمبيالات واسناد مخصومة	9.97	9.25	8
9.07	قروض وسلف	9.24	8.97	-10
9.03	جاري مدين	9.58	9.35	32
8.34	الإقراض لأفضل العملاء	8.44	8.20	-14

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان 2010 بمقدار 20 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.97٪، ليسجل بذلك انخفاضاً مقداره 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر نيسان 2010 ما نسبته 8.20٪، منخفضاً بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2010 ما مقداره 13,523.6 مليون دينار، بارتفاع مقداره 206.5 مليون دينار (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 179.3 مليون دينار (1.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الثلث الأول من عام 2010، فقد جاء الارتفاع في التسهيلات الائتمانية، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات بمقدار 480.9 مليون دينار (18.6٪)، وارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 71.2 مليون دينار (4.4٪) من جهة، وانخفاض التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 379.1 مليون دينار (11.2٪) من جهة أخرى، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2010 ما مقداره 20,830.5 مليون دينار، بارتفاع بلغ 532.1 مليون دينار (2.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 875.6 مليون دينار (4.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الثلث الأول من عام 2010 نتيجة لارتفاع ودائع كافة القطاعات، حيث ارتفع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 411.3 مليون دينار (2.5٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 104.3 مليون دينار (4.6٪)، كما ارتفعت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 4.8 مليون دينار (0.3٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 11.7 مليون دينار (7.8٪) وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال الثلث الأول من عام 2010، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار بمقدار 291.8 مليون دينار (1.8٪)، كما ارتفع بند الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 240.3 مليون دينار (5.4٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2009.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الثلث الأول من عام 2010 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر نيسان 2010 بمقدار 201.7 مليون دينار (21.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,131.2 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 33.9 مليون دينار (2.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2010، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 3,145.3 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 810.8 مليون دينار (20.5٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان 2010 بواقع 316.0 مليون سهم (32.8٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,279.1 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 48.4 مليون سهم (7.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2010، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 3,122.7 مليون سهم بالمقارنة مع 2,286.8 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **الرقم القياسي لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان 2010 ارتفاعاً قدره 57.8 نقطة (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,575.5 نقطة، بالمقارنة مع

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2009		نيسان 2009	2010
2,533.5	الرقم القياسي العام	**2,736.5**	**2,575.5**
3,026.8	القطاع المالي	3,572.3	3,166.1
2,738.8	قطاع الصناعة	2,672.0	2,734.8
2,107.9	قطاع الخدمات	2,029.4	2,042.6

المصدر: بورصة عمان.

ارتفاع بلغ 28.4 نقطة (1.0٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009. أما خلال الثلث الأول من عام 2010، فقد بلغ الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 42.0 نقطة (1.7٪) عن مستواه المسجّل في نهاية العام السابق، مقابل انخفاض قدره 21.9 نقطة (0.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 139.3 نقطة (4.6٪) وانخفاضه لكل من قطاع الخدمات والقطاع الصناعي بمقدار 65.3 نقطة (3.1٪) و4.0 نقطة (0.1٪) على التوالي، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2009.

- **القيمــة السوقيــة للأسهــم:**

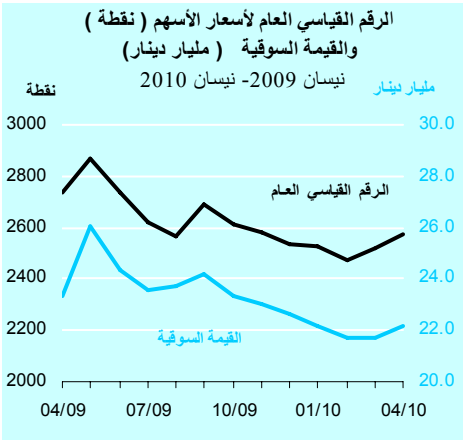

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان 2010 ما مقداره 22.2 مليار دينار، مرتفعة بذلك ما مقداره 0.5 مليار دينار (2.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 0.1 مليار دينار (0.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2009. أما خلال الثلث الأول من عام 2010، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 0.3 مليار دينار (1.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، مقارنة مع انخفاض قارب 2.1 مليار دينار (8.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر نيسان 2010 تدفقاً سالباً بلغ 10.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 3.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2009، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان 2010 ما قيمته 173.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 183.1 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2010، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 6.1 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 20.9 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		نيسان	
2009		2009	2010
9,665.3	حجم التداول	1,205.1	1,131.2
38.8	معدل التداول اليومي	54.8	53.9
22,526.9	القيمة السوقية	23,327.7	22,173.7
6,022.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	735.4	1,279.1
(3.8)	صافي استثمار غير الأردنيين	(3.9)	(10.0)
2,135.5	مشتريات	252.8	173.1
2,139.3	مبيعات	256.7	183.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصـــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2009 نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ بأسعار السوق و 3.7٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ لكل منهما خلال عام 2008.
- سجل الناتج الحقيقي خلال الربع الأخير من عام 2009 نمواً نسبته 2.9٪ بأسعار السوق و 5.0٪ بأسعار الأساس، وذلك بالمقارنة مع نمو (بأسعار السوق) بلغ 2.1٪ خلال الربع الثالث من عام 2009 و 4.1٪ خلال الربع الأخير من عام 2008.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.9٪ مقارنة مع ارتفاع أقل نسبته 1.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، وذلك بعد الانكماش المحدود الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً وبنسبة 0.7٪.
- ارتفع الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 إلى ما مقداره 685.9 مليون دينار (منها ما نسبته 23.3٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2009 كاملاً تباطؤاً ملموساً في نموه متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على النمو الاقتصادي الإقليمي

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2007 -2009 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2007					
GDP بالأسعار الثابتة	11.1	10.8	8.1	5.7	**8.8**
GDP بالأسعار الجارية	17.6	15.5	16.6	15.1	**16.2**
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	8.5	9.1	9.4	4.1	**7.8**
GDP بالأسعار الجارية	23.6	23.9	30.7	20.9	**24.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	2.1	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	11.5	8.5	5.7	7.3	**8.0**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

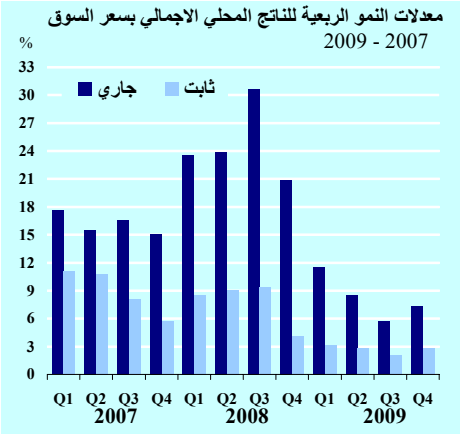

والعالمي، فقد **سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ خلال عام 2008.** وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع في عام 2009، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 3.7٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ خلال عام 2008. كما **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 8.0٪** بالمقارنة مع نمو مرتفع نسبته 24.9٪ خلال عام 2008، وذلك نتيجة **لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال عام 2009 كاملاً بنسبة 5.1٪** مقابل ارتفاع أكبر نسبته 15.9٪ خلال عام 2008.

وقد تأثرت وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2009 بتراجع قيمة الصادرات السلعية الوطنية بنسبة 19.4٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 39.2٪ خلال عام 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية، كما تأثرت هذه الوتيرة بتباطؤ معدل نمو قطاعات الإنتاج الخدمي ليصل إلى 3.9٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 7.8٪ خلال عام 2008.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد شهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2009 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملحوظاً** أهمها **قطاع الإنشاءات**

والذي سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته 14.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 12.6٪ خلال عام 2008، كما سجل قطاع الزراعة نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 12.9٪ مقابل نمو طفيف نسبته 1.3٪ خلال عام 2008. أما قطاع "منتجو الخدمات الحكومية"، فقد ارتفع معدل نموه خلال عام 2009 ليصل إلى 7.1٪ مقابل 3.9٪ خلال عام 2008.

ومن ناحية أخرى، شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها الحقيقي وأهمها قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" الذي نما بمعدل 1.9٪ والصناعات التحويلية (2.4٪) و"النقل والاتصالات" (7.1٪) ، وذلك بالمقارنة مع نمو نسبته 11.0٪ و 6.1٪ و 8.2٪ خلال عام 2008 على الترتيب.

أما **قطاعا الصناعات الإستخراجية و "خدمات المال والتأمين" فقد شهدا تراجعاً ملموساً** بواقع 28.6٪ و 3.6٪ تباعاً مقابل نمو إيجابي مرتفع نسبته 13.3٪ و 14.3٪ خلال عام 2008 على الترتيب.

وبالنسبة لبند صافي الضرائب على المنتجات (المحلية والمستوردة)، فقد سجل تراجعاً خلال عام 2009 وبواقع 2.9٪ مقابل نمو نسبته 7.7٪ خلال عام 2008، مدفوعاً بتباطؤ حركة النشاط الاقتصادي في المملكة والذي تمخض عنه تراجع حصيلة الضريبة العامة على السلع المحلية والقطاع التجاري، بالإضافة إلى تراجع المستوردات السلعية وما ترتب عليه من انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، فقد بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال عام 2009 كاملاً ما مقداره 1.1 نقطة مئوية و 2.6 نقطة مئوية مقابل 2.7 نقطة مئوية و 5.1 نقطة مئوية خلال عام 2008 على الترتيب. كما تراجعت مساهمة بند صافي الضرائب على المنتجات لتبلغ -0.5 نقطة مئوية مقابل 1.3 نقطة مئوية خلال عام 2008.

أما بالنسبة **لتطورات GDP خلال الربع الأخير من عام 2009 تحديداً، فقد نما GDP بنسبة 2.9٪ و 7.3٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية** على الترتيب، مقابل نمو نسبته 4.1٪ و 20.9٪ خلال الربع الرابع من عام 2008 على الترتيب.

المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه العديد من المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات قطاع النقل (عدد المسافرين والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية وكميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة) إلى جانب إنتاج الفوسفات، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً في أدائها أبرزها الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية والرقم القياسي لإنتاج الكهرباء ومبيعات الأسمنت في السوق المحلية.

ويبين الجدولين التاليين حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*

نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – آذار	
		2009	2010
-28.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية	-12.0	0.2
-1.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-11.2	20.4
-27.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-31.5	12.1
عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – نيسان	
		2009	2010
-16.2	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-13.8	16.1
2.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	-26.9	40.7
0.5	عدد المغادرين	5.1	34.1
-17.8	إنتاج الفوسفات	-22.6	41.6
-8.5	إنتاج الأسمدة	-24.6	45.5
-4.6	إنتاج الاسمنت	-4.8	3.3

تراجع عدد من المؤشرات*

نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – آذار	
		2009	2010
17.5	المساحات المرخصة للبناء	13.1	-0.4
1.2	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-5.1	-2.5
-8.1	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-15.3	-7.3
-1.7	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-6.4	-2.7
عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – نيسان	
		2009	2010
0.4	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	6.7	-6.2
-3.6	إنتاج المنتجات البترولية	-13.5	-3.9
-44.0	إنتاج البوتاس	-4.8	-20.6

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الإستثمار، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 685.9 مليون دينار بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بلغ مقداره 436.1 مليون دينار بالمقارنة مع مستواه خلال الفترة المقابلة من عام 2009 وذلك رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- وفيما يتعلق بتوزيع الإستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، استحوذ **قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" وبصورة غير مسبوقة على المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات وبنسبة 36.4٪ (249.4 مليون دينار) خلال الربع الأول من عام 2010**، تلاه قطاع الصناعة وبحصة بلغت (32.4٪)، ثم قطاع الفنادق بحصة (23.5٪) والمستشفيات (4.1٪) والنقل (2.3٪)، وأخيراً الزراعة (1.3٪).
- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت لتصل إلى 160.1 مليون دينار (مشكلّة 23.3٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال الربع الأول من عام 2010 مقابل 80.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، كما سجلت الاستثمارات المحلية انتعاشاً كبيراً لتصل إلى 525.8 مليون دينار مقابل 169.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009 (مشكلة 76.7٪ من المجموع).
- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

❐ الأسعـــار

شهدت أسعار المستهلك خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي وذلك في اعقاب تسجيلها لإنكماش محدود بلغ 0.7٪ في المتوسط خلال عام 2009 كاملاً. وبشكل أكثر تفصيلاً، **بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) 4.9٪** (وذلك مقابل 1.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2009). هذا وقد تأثرت الزيادة في المستوى العام للأسعار خلال الشهور الأربعة الأولى من هذا العام بارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. **كما ارتفعت أسعار المستهلك خلال شهر نيسان من العام الحالي مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة طفيفة بلغت** 0.4٪. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لزيادة أسعار بندي الخضروات والفواكه بالإضافة إلى النقل و"الوقود والإنارة".

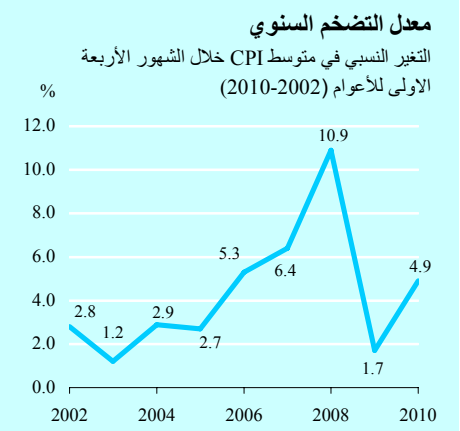

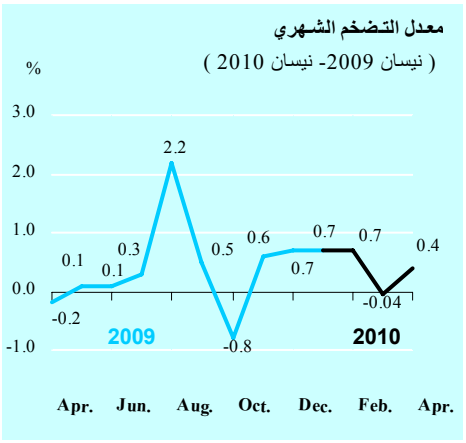

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لهذه التطورات:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **سجلت هذه المجموعة زيادة معتدلة في أسعارها خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 وبواقع 3.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 5.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، مساهمة بذلك بمقدار 1.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً "اللحوم والدواجن" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 8.7٪، وكذلك "السكر ومنتجاته" بنسبة 20.2٪، و"التبغ والسجائر" بما نسبته 8.8٪. وفي المقابل، انخفضت أسعار بنود أخرى أهمها بند "الفواكه" الذي تراجعت أسعاره بنسبة 4.0٪، و"الزيوت والدهون" بنسبة 3.7٪.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 بنسبة محدودة بلغت 0.9٪** بالمقارنة مع ارتفاع واضح نسبته 7.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 0.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بتباطؤ أسعار كل من بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة 0.7٪ و1.5٪ على الترتيب خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 مقارنة مع 6.2٪ و10.5٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.1٪ بالمقارنة مع زيادة أقل نسبتها 0.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لأسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 8.9٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.3٪ لبند التجهيزات المنزلية و 5.6٪ لبند الأواني والأدوات المنزلية، علماً بأن بند الإيجارات (الذي يشكل أهمية نسبية تبلغ 14.3٪) قد ارتفعت أسعاره بنسبة 2.4٪ خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010.

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2010 بنسبة ملموسة بلغت 7.7٪ مقابل تراجع نسبته 3.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 2.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد البحث.** ويأتي ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى نتيجة رئيسية لارتفاع أسعار بند النقل، الذي يُعد المكون الرئيس في هذه المجموعة، بنسبة 15.5٪ مقابل تراجع واضح نسبته 13.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، متأثراً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية. كما ارتفعت أسعار معظم بنود هذه المجموعة، وخصوصاً بند "التعليم" بنسبة 6.5٪ و"العناية الشخصية" بنسبة 5.4٪.

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الربع الأول من عام 2010 وفراً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 18.2 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 150.6 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009، علماً بأن الوفر المسجل قد جاء مدفوعاً بتراجع النفقات الرأسمالية بصورة رئيسية. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 68.2 مليون دينار، تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 50.0 مليون دينار.
- انخفض إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آذار 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 74.0 مليون دينار ليبلغ 7,012.0 مليون دينار (39.9٪ من GDP).
- هبط صافي الدين العام الداخلي في نهاية آذار 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 65.0 مليون دينار ليبلغ 5,726.0 مليون دينار (32.5٪ من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 4.1 مليون دينار ليبلغ 3,864.9 مليون دينار (22.0٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 :-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر آذار 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 9.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.6٪ لتصل إلى 355.5 مليون دينار. وفي المقابل، ارتفعت الإيرادات العامة خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بمقدار 21.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.7٪ لتصل إلى 1,265.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة المساعدات الخارجية بمقدار 23.9 مليون دينار من ناحية، وانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 2.3 مليون دينار، من ناحية أخرى.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر آذار والربع الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009.

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آذار		معدل	كانون ثاني – آذار		معدل
	2009	2010	النمو (٪)	2009	2010	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**364.9**	**355.5**	**-2.6**	**1,244.3**	**1,265.9**	**1.7**
الإيرادات المحلية، منها	364.9	340.7	-6.6	1,200.0	1,197.7	-0.2
الإيرادات الضريبية، منها	224.5	224.6	0.0	941.4	888.4	-5.6
ضريبة المبيعات	153.0	161.9	5.8	367.1	422.1	15.0
الإيرادات الأخرى، منها	138.7	114.4	-17.5	253.9	304.6	20.0
رسوم تسجيل الأراضي	12.8	13.2	3.1	34.9	33.8	–3.2
المساعدات الخارجية	0.0	14.8	__	44.3	68.2	54.0
إجمالي الإنفاق	**482.4**	**496.2**	**2.9**	**1,394.9**	**1,247.7**	**-10.6**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-117.5**	**-140.7**		**-150.6**	**18.2**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 2.3 مليون دينار أو ما نسبته 0.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لـتصل إلى 1,197.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لانخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية بمقدار 53.0 مليون دينار من ناحية، وارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 50.7 مليون دينار، من ناحية أخرى، علماً بأن الاقتطاعات التقاعدية لم تشهد أي تغير خلال الفترة قيد البحث.

➢ الإيرادات الضريبية

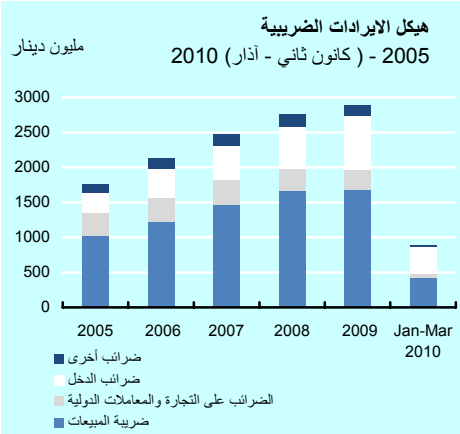

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 53.0 مليون دينار أو ما نسبته 5.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لتصل إلى 888.4 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 74.2٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **انخفاض حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 21.4٪ لتصل إلى 376.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 107.7 مليون دينار من ناحية، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 5.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 86.4٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 325.3 مليون دينار (منها 152.9 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويعزى التراجع في حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، بصورة أساسية، إلى التباطؤ الملموس في وتيرة النمو الحقيقي المسجل في عام 2009 وانعكاساته على أربحية الشركات في العام ذاته.**

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 55.0 مليون دينار أو ما نسبته 15.0٪ لتبلغ 422.1 مليون دينار. ويعزى النمو المسجل في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى ارتفاع معظم مكوناتها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على الخدمات بواقع 31.5 مليون دينار وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 17.9 مليون دينار. كما شهدت حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع

التجاري ارتفاعاً مقداره 6.2 مليون دينار. بينما شهدت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.6 مليون دينار. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات خلال الربع الأول من عام 2010 قد سجلت ما نسبته 21.7٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة. ومن الجدير بالذكر كذلك أنّ القانون المعدل لقانون ضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009 قد دخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع هذا العام والذي يرتكز على مبدأ توحيد الاجراءات الضريبية المتعلقة بضريبة المبيعات وإلغاء التشتت وعدم الوضوح في بعض القوانين وتوحيدها في اطار تشريعي ضريبي متكامل.وضمن هذا الإطار، فقد تمّ إلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على المبيعات بموجب قانون الضريبة الإضافية.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 1.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.0٪ لتصل إلى 65.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 2.2 مليون دينار، وارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 0.9 مليون دينار لتصل إلى 64.3 مليون دينار.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 50.7 مليون دينار أو ما نسبته 20.0٪ لتصل إلى 304.6 مليون دينار. ولقد جاء هذا الارتفاع نتيجة رئيسية لزيادة حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 53.4 مليون دينار لتبلغ 57.1 مليون دينار، ولاسيما بند الفوائض المالية للوحدات الحكومية المستقلة والتي شهدت ارتفاعاً بمقدار 45.8 مليون دينار، وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بنسبة 7.9٪ لتبلغ 148.0 مليون دينار. وفي المقابل شهد بند الايرادات المختلفة انخفاضاً نسبته 11.9٪ ليبلغ 99.5 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

حافظت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2010 على نفس مستواها المسجل خلال الفترة ذاتها من العام السابق لتبلغ 4.7 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 23.9 مليون دينار لتبلغ 68.2 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

ارتفعت النفقات العامة في شهر آذار 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 13.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.9٪ لتصل إلى 496.2 مليون دينار. وفي المقابل، شهدت النفقات العامة خلال الربع الأول من عام 2010 انخفاضاً ملموساً مقداره 147.2 مليون دينار ونسبته 10.6٪ لتبلغ 1,247.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع كلاً من النفقات الرأسمالية بنسبة 48.4٪ والنفقات الجارية بنسبة 1.1٪.

النفقات الجارية

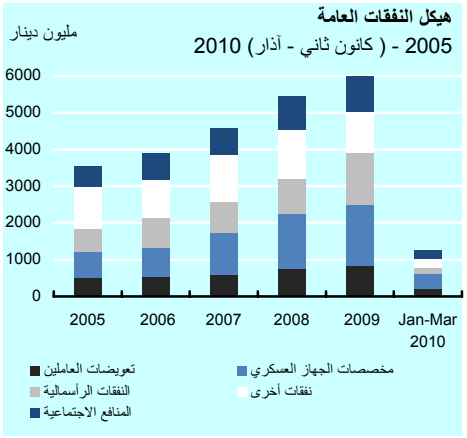

انخفضت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 12.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.1٪ لتصل إلى 1,103.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض مدفوعاً بتراجع حصيلة كل من بندي المنافع الاجتماعية واستخدام السلع والخدمات. إذ تراجعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 42.4 مليون دينار لتصل إلى 228.1 مليون دينار، علماً بأن قانون الموازنة العامة للعام الحالي يخلو من أية مخصصات لشبكة الأمان الاجتماعي. كما شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً مقداره 35.4 مليون دينار ليبلغ 62.9

مليون دينار، ويعزى هذا الانخفاض إلى قرار مجلس الوزراء الذي تضمن الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات العامة المستقلة تخفيض نفقاتها التشغيلية بنسبة 20٪. وفي المقابل، ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 13.4 مليون دينار لتبلغ 215.5 مليون دينار، وكذلك ارتفعت كل من مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 13.4 مليون دينار لتبلغ 422.5 مليون دينار وحصيلة بند التقاعد بمقدار 8.8 مليون دينار. كما شهد بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي ارتفاعاً بمقدار 4.9 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2010 انخفاضاً جوهرياً بمقدار 135.1 مليون دينار، أو ما نسبته 48.4٪، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 143.9 مليون دينار، وبنسبة انجاز تبلغ 14.9٪ عن المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2010 وفراً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 18.2 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 150.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2010 وفراً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ مقداره 105.4 مليون دينار** مقابل عجز أولي مقداره 68.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

الدين العام

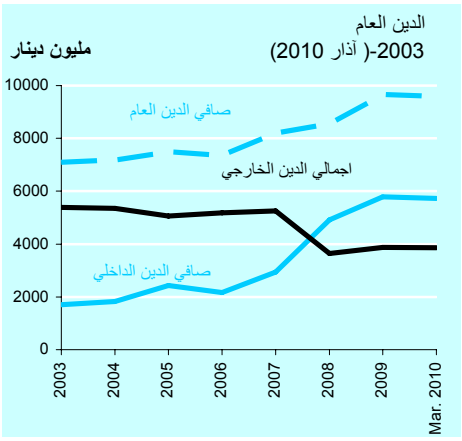

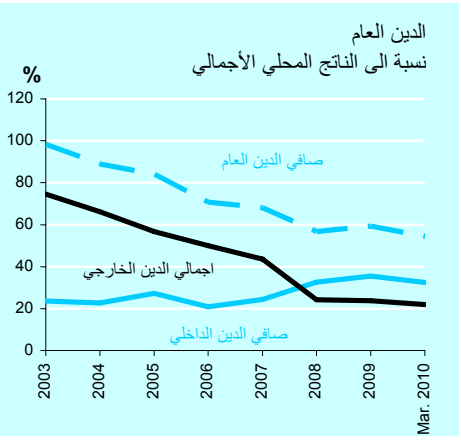

- **انخفض إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية آذار 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 74.0 مليون دينار ليبلغ 7,012.0 مليون دينار (39.9٪ من GDP). وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 75.0 مليون دينار ليصل إلى 5,678.0 مليون دينار أو 81.0٪ من إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية شهر آذار 2010 من جهة، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 952.0 مليون دينار في نهاية شهر آذار 2010، من جهة أخرى. ويذكر بأن البند الأخير يتضمن سندات تسوية حساب الخزينة.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية آذار 2010 انخفاضاً** مقداره 65.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 5,726.0 مليون دينار (32.5٪ من

GDP). وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 74.0 مليون دينار من جهة، وهبوط قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2009 بمقدار 8.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية آذار 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 4.1 مليون دينار ليبلغ 3,864.9 مليون دينار (22.0٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 34.2٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 10.3٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 26.5٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.6٪.

- **تراجع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية آذار 2010 بمقدار 69.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليصل إلى 9,590.9 مليون دينار (54.5٪ من GDP) مقابل 9,660.0 مليون دينار (59.4٪ من GDP) في نهاية عام 2009. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً بمقدار 4.9 نقطة مئوية. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 73.2 مليون دينار (منها 15.7 مليون دينار فوائد) مقابل 52.7 مليون دينار (منها 14.8 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2009.

❐ الإجراءات الماليـــة والسعرية

♦ رفع أسعار جميع المشتقات النفطية في 14 أيار 2010، مع استمرار تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:-

المـــــادة	الوحدة	2010		التغير ٪
		نيسان	أيار	
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	370.1	385	4.0
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	370.1	385	4.0
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	455	471	3.5
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	460	476	3.5
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	475	491	3.4
الإسفلت	دينار/طن	397.6	413.4	4.0
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	550	575	4.5
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	660	690	4.5
السولار	فلس/لتر	485	505	4.1
الكاز	فلس/لتر	485	505	4.1
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0

♦ قرر مجلس الوزراء زيادة رواتب التقاعد ورواتب الاعتلال لمنتسبي الضمان الاجتماعي بواقع 3.0٪ على أن لا يقل مقدار هذه الزيادة عن 10 دنانير ولا يزيد على 20 ديناراً مع استثناء كل متقاعد يزيد راتبه عن 2000 دينار من هذه الزيادة، وذلك بناءً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (نيسان 2010).

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

♦ التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية وصندوق أبو ظبي للتنمية، بقيمة 70.8 مليون درهم إماراتي أو ما يعادل 19.2 مليون دولار أمريكي، وذلك لتمويل المرحلة الثالثة لمشروع توسعة مستشفى البشير الرامي إلى مواكبة الطلب المتزايد على الرعاية الصحية الشاملة في الأردن وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين (أيار 2010).

رابعاً : القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2010 بنسبة 16.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 434.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2010 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 1.1٪ لتبلغ 1,183.3 مليون دينار.

- انخفضت **المستوردات** خلال شهر آذار من عام 2010 بنسبة 2.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 799.2 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2010 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 6.4٪ لتبلغ 2,391.6 مليون دينار.

- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آذار من عام 2010 انخفاضاً نسبته 18.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 364.5 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2010 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 12.2٪ ليبلغ 1,208.3 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر نيسان من عام 2010 بنسبة 32.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 226.2 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 2.4٪ لتبلغ 64.0 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2010 فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 31.8٪ لتبلغ 700.2 مليون دينار، كذلك ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 27.9٪ لتبلغ 248.5 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر نيسان من عام 2010 بنسبة 6.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 208.9 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 2.4٪ ليبلغ 797.7 مليون دينار.

- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال عام 2009 عجزاً مقداره 899.8 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1,546.0 مليون دينار خلال عام 2008.

- شهد عام 2009 صافي تدفق **استثمارات أجنبية مباشرة** إلى المملكة قيمتها 1,691.0 مليون دينار مقارنة مع 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008.

- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2008 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,970.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليبلغ 13,088.2 مليون دينار.

التجارة الخارجية

في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 118.0 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 144.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2010، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 262.6 مليون دينار ليبلغ 3,392.7 مليون دينار.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	الربع الأول			
	2009	معدل التغير (٪) 2009/2008	2010	معدل التغير (٪) 2010/2009
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	3,130.1	-15.8	3,392.7	8.4
الصادرات الكلية	1,170.5	-1.3	1,183.3	1.1
الصادرات الوطنية	883.1	-1.5	1,001.1	13.4
المعاد تصديره	287.4	-0.8	182.2	-36.6
المستوردات	2,247.0	-20.3	2,391.6	6.4
الميزان التجاري	-1,076.5	-34.1	-1,208.3	12.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الربع الأول للأعوام 2009، 2010.

بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
العراق	177.7	174.2	-2.0
الولايات المتحدة الأميركية	149.9	149.3	-0.4
السعودية	74.7	87.3	16.9
الهند	89.6	82.4	-8.0
سوريا	48.9	68.6	40.3
سويسرا	0.0	35.4	-
لبنان	35.7	33.7	-5.6
في مجال المستوردات			
السعودية	386.7	457.4	18.3
الصين	234.7	255.5	8.9
الولايات المتحدة الأميركية	152.1	141.5	-7.0
مصر	135.7	124.5	-8.3
المانيا	157.8	120.7	-23.5
اليابان	68.5	104.6	52.7
كوريا الجنوبية	83.8	101.6	21.2
الإمارات	34.8	79.0	127.0
ايطاليا	70.6	75.5	6.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً نسبته 1.1٪ لتصل إلى 1,183.3 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 1.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 118.0 مليون دينار أو ما نسبته 13.4٪ لتصل إلى 1,001.1 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 105.2 مليون دينار أو ما نسبته 36.6٪ لتصل إلى 182.2 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطـورات الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض صادرات المملكة من **الملابس** بمقدار 1.0 مليون دينار (0.7٪) لتصل إلى 145.7 مليون دينار، واستحوذت السوق الأميركية على ما نسبته 93.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.
- ارتفاع صادرات المملكة من **الخضروات** بنسبة 29.0٪ أو ما مقداره 31.3 مليون دينار لتصل إلى 139.1 مليون دينار، حيث استأثرت أسواق كل من العراق وسوريا وروسيا على ما نسبته 72.8٪ من صادرات المملكة من الخضروات.
- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 14.1 مليون دينار (21.9٪) لتصل إلى 78.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار البوتاس بنسبة 43.5٪، وارتفاع الكمية المصدرة بنسبة 115.4٪. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى ماليزيا وأندونيسيا والصين ما نسبته 54.1٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الربع الأول من عامي 2009 و 2010، بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**883.1**	**1,001.1**	**13.4**
الملابس	**146.7**	**145.7**	**-0.7**
الولايات المتحدة الأميركية	135.5	135.5	0.0
الخضروات	**107.8**	**139.1**	**29.0**
سوريا	31.3	47.1	50.5
العراق	37.9	46.1	21.6
روسيا	6.7	8.0	19.4
البوتاس	**64.5**	**78.6**	**21.9**
ماليزيا	0.0	16.2	-
أندونيسيا	0.0	13.6	-
الصين	17.7	12.7	-28.2
الأسمدة	**70.4**	**72.6**	**3.1**
أثيوبيا	21.0	31.1	48.1
الهند	0.0	19.0	-
اليابان	41.4	8.0	-80.7
الآلات ومعدات النقل	**46.5**	**59.2**	**27.3**
السعودية	12.0	22.0	83.3
العراق	14.5	16.3	12.4
سوريا	3.1	3.7	19.4
منتجات دوائية وصيدلية	**71.9**	**71.7**	**-0.3**
السعودية	21.4	12.7	-40.7
السودان	5.3	8.8	66.0
الجزائر	8.3	8.5	2.4
لبنان	5.7	6.4	12.3
الفوسفات	**84.7**	**58.6**	**-30.8**
الهند	25.0	38.4	53.6
أندونيسيا	32.5	14.5	-55.4
سنغافورة	0.0	3.2	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

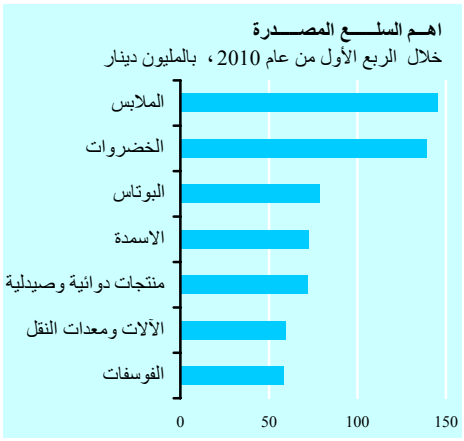

- ارتفاع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 2.2 مليون دينار (3.1٪) لتصل إلى 72.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 63.5٪ ولتراجع أسعار الأسمدة بنسبة 36.9٪. وقد استأثرت الهند وأثيوبيا واليابان على ما نسبته 80.0٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.

- ارتفاع الصادرات من "**الآلات ومعدات النقل**" بمقدار 12.7 مليون دينار (27.3٪) لتصل إلى 59.2 مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والعراق وسوريا ما نسبته 70.9٪ من إجمالي الصادرات من هذه السلع.

- انخفاض الصادرات من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بمقدار 0.2 مليون دينار (0.3٪) لتصل إلى 71.7 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والسودان والجزائر ولبنان على ما نسبته 50.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

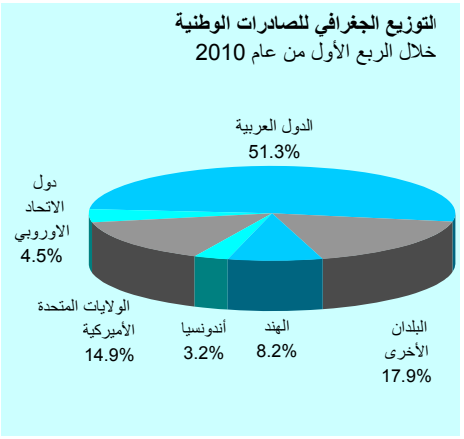

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 26.1 مليون دينار (30.8٪) لتصل إلى 58.6 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 56.0٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 57.2٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا وسنغافورة السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 95.7٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والبوتاس والأسمدة و"الآلات ومعدات النقل" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات خلال الربع الأول من عام 2010 على ما نسبته 62.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 67.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند وسوريا وسويسرا ولبنان خلال الربع الأول من عام 2010 على ما نسبته 63.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 65.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ارتفاعاً مقداره 144.6 مليون دينار (6.4٪) لتبلغ 2,391.6 مليون دينار، مقابل تراجع نسبته 20.3٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

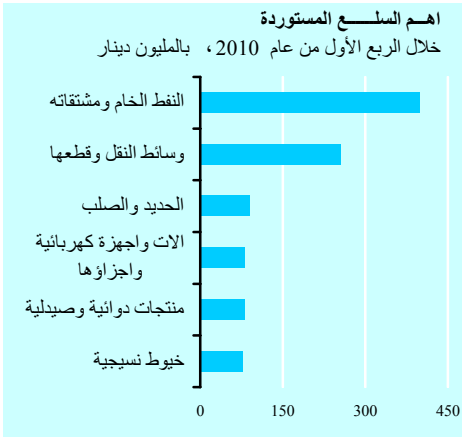

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 75.5 مليون دينار (33.1٪) لتصل إلى 303.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 54.1٪، وتراجع الكميات المستوردة بنسبة 13.6٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- ارتفاع المستوردات من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 22.3 مليون دينار (9.6٪) لتصل إلى 255.5 مليون دينار. وتعتبر كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 69.8٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 58.3 مليون دينار (153.4٪) لتصل إلى 96.3 مليون دينار، وتعتبر أسواق كل من السعودية والامارات وفرنسا المصدر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 18.0 مليون دينار (16.5٪) لتصل إلى 90.8 مليون دينار. وتعتبر أسواق كل من أوكرانيا وروسيا والامارات العربية المتحدة المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه المواد.
- تراجع مستوردات المملكة من **آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها** بمقدار 11.6 مليون دينار (12.6٪) لتصل إلى 80.8 مليون دينار. وقد تم تغطية 49.5٪ من احتياجات المملكة من هذه الآلات والأجهزة من أسواق الصين وكرواتيا وكوريا الجنوبية وألمانيا.
- ارتفاع مستوردات المملكة من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 12.2 مليون دينار (17.9٪) لتصل إلى 80.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من المملكة المتحدة وسويسرا وألمانيا واليابان على ما نسبته 48.1٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.

أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول من عامي 2009 و 2010 بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**2,247.0**	**2,391.6**	**6.4**
النفط الخام	**227.8**	**303.3**	**33.1**
السعودية	212.6	269.7	26.9
وسائط النقل وقطعها	**233.2**	**255.5**	**9.6**
اليابان	37.5	73.2	95.2
كوريا الجنوبية	49.0	58.3	19.0
الولايات المتحدة الأمريكية	33.3	46.8	40.5
مشتقات نفطية	**38.0**	**96.3**	**153.4**
السعودية	14.9	37.3	150.3
الامارات العربية المتحدة	2.9	34.9	1,103.4
فرنسا	4.7	14.9	217.0
الحديد والصلب	**108.8**	**90.8**	**-16.5**
أوكرانيا	41.1	36.3	-11.7
روسيا	17.5	15.9	-9.1
الإمارات العربية المتحدة	0.6	6.4	966.7
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**92.4**	**80.8**	**-12.6**
الصين	11.3	11.8	4.4
كرواتيا	0.0	10.7	-
كوريا الجنوبية	3.0	9.1	203.3
ألمانيا	7.6	8.4	10.5
منتجات دوائية وصيدلية	**68.3**	**80.5**	**17.9**
المملكة المتحدة	5.0	13.4	168.0
سويسرا	5.0	10.3	106.0
ألمانيا	9.4	9.5	1.1
اليابان	2.5	5.5	120.0
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**84.2**	**77.9**	**-7.5**
الصين	35.0	34.8	-0.6
تايوان	13.9	14.5	4.3
سوريا	4.6	4.7	2.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** بمقدار 6.3 مليون دينار (7.5٪) لتصل إلى 77.9 مليون دينار. وتعتبر كل من الصين وتايوان وسوريا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه السلع.

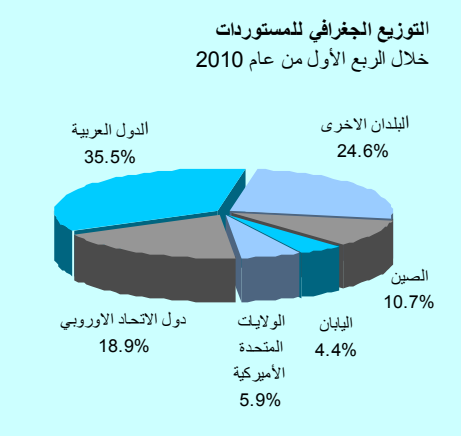

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"وسائط النقل وقطعها" و "المشتقات النفطية" و"الحديد والصلب" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" خلال الربع الأول من عام 2010 على ما نسبته 41.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 37.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية ومصر وألمانيا واليابان خلال الربع الأول من عام 2010 على ما نسبته 50.4٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الربع الأول من عام 2010 انخفاضاً مقداره 105.2 مليون دينار او ما نسبته 36.6٪ لتبلغ 182.2 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع كل من "وسائط النقل وقطعها" و "منتجات الألبان والبيض" و الذهب غير النقدي و "الزيوت والشحوم النباتية" بمقدار 34.1 مليون دينار و 18.7 مليون دينار و 16.4 مليون دينار و 13.7 مليون دينار على التوالي.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 131.8 مليون دينار أو ما نسبته 12.2٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2009 ليصل إلى 1,208.3 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2010 بنسبة 6.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 208.9 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 2.4٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ليبلغ 797.7 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 168.9 مليون دينار (31.8٪) لتصل إلى 700.2 مليون دينار. ويعود الارتفاع في الدخل السياحي إلى ارتفاع أعداد زوار المملكة (السياح) بما نسبته 23.2٪ خلال الثلث الأول من عام 2010 ليصل إلى 2162 ألف زائر مقارنة مع 1755 ألف زائر خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثلث الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 54.2 مليون دينار (27.9٪) لتصل إلى 248.5 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ارتفاع أعداد سياح الإنفاق بنسبة 60.8٪ لتصل إلى 1031 ألف سائح مقارنة مع 641 ألف سائح لنفس الفترة من عام 2009.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 إلى ما يلي:-

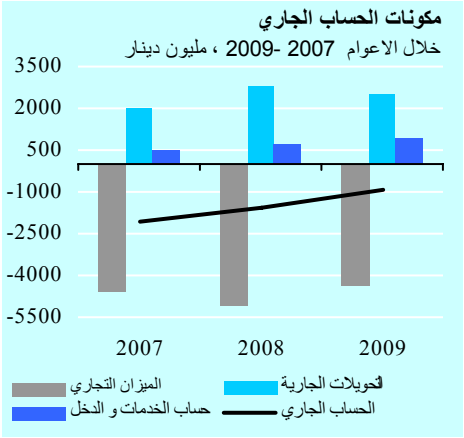

- تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 899.8 مليون دينار بالمقارنة مع عجز قدره 1,546.0 مليون دينار تم تسجيله خلال عام 2008 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- تراجع ملموس في عجز الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2009 بمقدار 730.7 مليون دينار (14.4٪) ليصل إلى 4,353.7 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 5,084.4 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل ميزان الخدمات وفراً بمقدار 530.1 مليون دينار خلال عام 2009 مقارنة مع وفر بلغ 249.6 مليون دينار خلال عام 2008. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 1,311.4 مليون دينار و 150.7 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 810.7 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 121.3 مليون دينار.
- انخفاض الوفر في صافي حساب الدخل بمقدار 60.1 مليون دينار ليصل إلى 433.5 مليون دينار بالمقارنة مع 493.6 مليون دينار خلال عام 2008. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي تعويضات العاملين بمقدار 113.4 مليون دينار. وارتفاع صافي دخل الاستثمار بمقدار 53.3 مليون دينار.
- تراجع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 304.9 مليون دينار ليصل إلى 2,490.3 مليون دينار، وذلك في ضوء تراجع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2009 بمقدار 274.8 مليون دينار ليسجل 675.5 مليون دينار بالمقارنة مع 950.3 مليون دينار خلال عام 2008، وتراجع صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 30.1 مليون دينار ليصل إلى 1,814.8 مليون دينار مقارنة مع 1,844.9 مليون دينار خلال عام 2008، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال عام 2009 انخفاضاً بمقدار 47.1 مليون دينار (2.4٪) ليصل إلى 1,899.6 مليون دينار.

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2009 صافي تدفق للداخل مقداره 306.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,439.5 مليون دينار خلال عام 2008. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً لداخل المملكة بمقدار 1,691.0 مليون دينار خلال عام 2009 مقابل 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 447.0 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 406.8 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 1,322.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 356.4 مليون دينار خلال عام 2008.
- ارتفاع ملموس على الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2009 بمقدار 2,209.2 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مماثل مقداره 808.8 مليون دينار خلال عام 2008.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2008 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 94.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 13,232.4 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 701.5 مليون دينار وارتفاع الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 226.7 مليون دينار من جهة، وانخفاض رصيد الأصول الخارجية من النقد والودائع للبنوك التجارية بقيمة 734.5 مليون دينار من جهة أخرى.

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 1,876.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 26,320.6 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 1,585.9 مليون دينار ليبلغ 3,317.1 مليون دينار، وذلك نتيجة إعادة شراء جزء من الديون التصديرية المستحقة لنادي باريس خلال عام 2008.

- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,283.7 مليون دينار ليبلغ 4,930.7 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.

- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 185.2 مليون دينار ليبلغ 11,570.6 مليون دينار، بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.

- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 849.4 مليون دينار (البنوك المرخصة 775.3 مليون دينار والبنك المركزي 74.1 مليون دينار) لتبلغ 5,585.6 مليون دينار.